

دراسة بيبليومترية للمجلة الجزائرية للدراسات السياسية: اسهامات الباحثين الجزائريين في حقل العلوم السياسية.

Bibliometric study of The Algerian revue of Political studies: contributions of Algerian researchers in the field of political science

بن بوزيد هجيرة*¹، مصطفى صايح²

¹ جامعة الجزائر 2 (الجزائر)، hadjirabenbouzid@gmail.com

² جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، musaidj@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/05/31

تاريخ الاستلام: 2023/05/11

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى القيام بتحليل بيبليومتري كمي وكيفي للمجلة الجزائرية للدراسات السياسية في الفترة الزمنية الممتدة بين 2014-2022. تكمن أهمية الدراسة في محاولة رصد الاتجاهات البحثية في حقل العلوم السياسية من خلال عينة بحثية تبدو أكثر موضوعية، بالنظر لطبيعة المجلة المصنفة ضمن المجالات العلمية الدولية المحكمة صنف ج، مع ما تملكه من تأثير نسبي في حقل الدراسات السياسية العربية وفق تصنيفات ومعامل أرسيف للتأثير. كما أن المجلة تعكس بشكل كبير اهتمامات الباحثين الجزائريين في حقل العلوم السياسية، انطلاقاً لما تقدمه المجلة من خدمة علمية ومساهمة في ترقية الباحثين من خلال المقالات العلمية المنشورة في المجلة، وبذلك يمكن أن تكون المرآة العاكسة لما ينتج في المجال الأكاديمي على مستوى الدكتوراه، أو الترقية لأستاذ التعليم العالي.

النتيجة العامة للدراسة تبين، أن الاهتمامات الكبرى للباحثين لا تخرج على الإطار الكلاسيكي للدراسات السياسية التي تم تقسيمها إلى ثلاثة مجالات كبرى، الأول، يتعلق بالدراسات المهمة بعلم السياسة ذاته، وهي ضئيلة جداً، أما الاتجاه الثاني، فيركز على الدراسات في ميدان السياسات العامة، وقد

أخذت بعض الاهتمامات رغم حداثة هذا التخصص، ثالثا وأخيرا، تلك الدراسات المهمة بحقل العلاقات الدولية وفروعه المختلفة كما تبينه الدراسة والتي استحوذت على النسبة الأكبر من المقالات العلمية المنشورة في المجلة.

كلمات مفتاحية: الدراسات البيبليومترية ، الدراسات السياسية ، تصنيف الدراسات السياسية ، اتجاهات البحث في العلوم السياسية ، السياسة العامة

Abstract:

This study aims at doing a quantitative and qualitative analysis for the Algerian revue of Political studies since 2014 until 2022.

The importance of this study lies in trying to focalise research directions in the field of Political sciences through a research sample seems more objective regarding to the nature of the revue which is classied within the national reviewed revues class "c", and its relative influence in the field of Arab Political studies thtough Arcif Factor.

Moreover, the revue reflects the huge interest of the Algerian researchers in the field of Political sciences through the services delivered by the revue especially in promoting reaserchers by publishing their articles in the revue. Hence playing an important role in reflecting academic reaserch product at the doctoral and post doctoral levels.

The general result of this study shows that the major interests of reaserchers are not outside the classical trend of Political studies which can be divided into three sub- fields. The first consists of Political science itself and the studies are a few. The second is concerned with public policy and the number is growing despite of the fact that public policy studies are relatively new in Algeria. The third and last one, is International relations, which accounted for the largest percentage of scientific articles Publisher in the journal.

Keywords: Bibliometric studies; Political studies; Political studies classification; Reaserch trends in Political science; Public policy.

مقدمة:

يشكل حقل العلوم السياسية من بين العلوم الاجتماعية الكلاسيكية، الذي يمتد جذوره إلى مختلف الحضارات الإنسانية المتعاقبة، كما تبينه دراسات تاريخ الفكر السياسي من الحضارات الشرقية، والغربية بكل أبعادها اليونانية، الرومانية والمسيحية ووصولاً بالحضارة العربية الإسلامية التي أرست مفاهيم ومقاربات لا تزال صالحة لمحاولة تفسير ما يجري في العالم العربي-الإسلامي من تحولات جذرية عصفت بكل مقومات وأسس الدولة العربية المعاصرة. وعليه، نتساءل عن: اهتمامات وإسهامات الباحثين الجزائريين المعاصرين في حقل العلوم السياسية في هذه اللحظة الزمانية من التحولات العالمية العميقة؟

وللإجابة على هذا السؤال الجوهرى، أرتأينا أن نقوم بدراسة مسحية بيليومتيرية، من حيث الكم والكيف، من خلال عينة بحثية تطبيقية، تتمثل في ما تم نشره في المجلة الجزائرية للدراسات السياسية من قبل الباحثين الجزائريين، في الأعداد الصادرة بين 2014 و 2022، بمجموع 320 مقال علمي.

وتكمن الدوافع الذاتية للدراسة، أن الباحثين القائمين على هذه الدراسة قد توفرت لهما الفرصة العلمية في إدارة المجلة الجزائرية للدراسات السياسية الصادرة عن المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، من خلال الإشراف على رئاسة التحرير الفني والتقني (2017-2022)، بما يمنح لهما القدرة على الإلمام بتقنيات النشر والتحكيم في المجلة، وبالأخص في المراحل المختلفة إلى غاية تصنيفها ضمن المجلة العلمية الدولية المحكمة، صنف ج.

كما أنه يمكن حصر الدوافع الموضوعية، في محاولة رصد واستكشاف الاتجاهات والميولات العلمية في حقل العلوم السياسية في الفترة الممتدة للدراسة، باعتبارها عينية، تقدم لنا الملامح العامة لأهم الميادين والقضايا العلمية التي تشغل الباحثين الجزائريين، مع تقديم النتائج العلمية المحتملة في مقارنة بين أوجه القصور والفوائد التي تضيفها الدراسات على القيمة المضافة لحقل العلوم السياسية.

المحور الأول: معايير تصنيف حقل العلوم السياسية.

تعتمد الدراسة في تصنيف الإسهامات العلمية في حقل العلوم السياسية على مجموعة من المعايير، التي تستمد أحكامها من مختلف التعاريف المقدمة لعلم السياسة، وهو ما يجعلنا نعود للتعريف العام الأول الذي وضعته اليونسكو سنة 1950، من خلال الدراسة الميدانية المقارنة لمناهج العلوم السياسية في العالم، حيث اعتمدت على تقسيم مواضيع الدراسة على التخصصات التالية: المؤسسات السياسية، الأحزاب والجماعات والرأي العام، العلاقات الدولية. حيث تطرقت في الباب الأول المتعلق بالمؤسسات السياسية إلى دراسات مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية التي شرح فيها شومبرلان H.Chamberlain الحكومة والإدارة في الولايات المتحدة الأمريكية، أما في فرنسا فقد خصص موريس دوفرجي M. Duverger مساهمته في المؤسسات السياسية والقانون الدستوري بينما في الاتحاد السوفياتي، اعتمد شيزر وفون شيلتنغ Szczerba et A.Von Schelting على الدولة والقانون في بلديهما، وأخيرا قدمت التجربة البلجيكية من خلال تحليل مفهوم الدولة ومناهج علوم القانون الإداري في بلجيكا عبر اسهامات A.J. Mast (UNESCO, 1950). أما فيما يخص الأحزاب والجماعات والرأي العام فقد ركزت على التجارب الخاصة بفرنسا عبر التطرق لدراسة الأحزاب، الرأي العام والانتخابات في فرنسا، في حين ركزت التجربة الأمريكية على دراسة جماعات الضغط والأحزاب السياسية مع تخصص حيز لعلاقة السيكلوجية بعلم السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، لصاحبه د.لاسوال، وختمتها بالتجربة البريطانية لدراسة الأحزاب السياسية والرأي العام ما بين 1919-1948.

وأخيرا ففي مجال العلاقات الدولية، كان الاهتمام منصب لخبراء العلوم السياسية على العلاقات الدولية من خلال المذهب السوسيولوجي القانوني في الاتحاد السوفياتي، ومقارنتها فيما بعد في موضوع مستقل عن دراسة العلاقات الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية، والدراسات البريطانية المخصصة للعلاقات الدولية في الفترة الممتدة ما بين 1918-1948. كم تم إدماج القانون الدولي ضمن دراسات العلاقات الدولية من خلال دراسة القانون الدولي باللغة الألمانية.

بالرغم من هذا التصنيف الكلاسيكي لحقل العلوم السياسية، فإن اجتهادات ومساهمات تجريبية قامت في الكثير من البلدان الغربية نذكر منها الدراسة الميدانية لتعليم العلوم السياسية في فرنسا، التي قام بها جون بابتيز لوغافر Jean-Baptiste Legavre (1998)، حيث توصل إلى حصر أكثر من عشرين موضوع لحقل العلوم السياسية بينما لم تكن تتعدى في السبعينات من القرن العشرين إثني عشرة موضوع كم أحصاها بيار فافر Pierre Favre (1980)، ورغم صعوبات التصنيف على أساس المواضيع المدرسة في العلوم السياسية فإن ب.لوغافر اقترح التصنيف على أساس درجة مكانة الموضوع ويرويه في مختلف الدروس في العلوم السياسية، وعليه، فإنه ميز بين المواضيع المتوافق والمتعارف عليها مثل: الأحزاب السياسية والدولة، والمواضيع الأساسية، مثل الاتصال السياسي التي تتضمن الإعلام والرأي العام، إلى جانب تمييزها عن المواضيع القابلة للنقاش مثل: التصويت، جماعات المصالح، السلطة السياسية، الجتمعة socialisation والأنظمة السياسية، وأخيرا، التصنيف على أساس المواضيع المتروكة أو المهمشة مثل: العنف، السياسة العامة، المواطنة، الثقافة السياسية، التمثل أو الإيديولوجية السياسية، النخب الثقافية، الإدارة المحلية، الدين والأمن.

ومن خلال هذا التصنيف الأخير ل.ب.لوغافر، نلاحظ كيف اعتبرت السياسة العامة من بين المواضيع المتروكة في السبعينات من القرن الماضي، وهي المرحلة التي بدأت تتبلور مواضيع السياسة العامة وتفرض نفسها تدريجيا في الدراسات الغربية نتيجة عدة عوامل، من ضمنها اصطدام الدول الغربية بمشاكل الحكامة المرتبطة بارتفاع التكاليف النظامية، مخلفة العجز الفادح في الميزانيات وارتفاع الديون العمومية، من جهة أخرى التحولات الهيكلية للمجتمع. وهو ما جعل الكثير من الدول الغربية تعد السياسات العامة وتنفذها أو تعدلها في بيئة صعبة. وبدأت ملامح تحليل السياسة العامة تبرز بوظيفتين مزدوجتين، الأولى، الفهم الأفضل لتدخلات الدولة في المجتمع، ومن جهة أخرى، اقتراح الوسائل لتحسين السياسة العامة. والهدف النهائي من تحليل السياسة العامة، أن تجعل الدولة أكثر فعالية في ترجمة وتنفيذ الأهداف المسطرة من قبل الدولة بخيارات عقلانية، الفعالية والجودة وبأقل التكاليف. والمشكلة المعرفية في حقل السياسة العامة أنه يجري التمييز بين ما يعتبر بالسياسة العامة لدى الفاعلين الحكوميين، وما يعتبره الباحثين في هذا الميدان

بالسياسة العامة. حيث يتقلص ميدان السياسة العامة لدى الفاعلين الحكوميين مقارنة بانشغالات الباحثين في الميدان الذي يهتمون بكل ما يقوم به الفاعلون الحكوميين وما لم يقومون به. بينما ينكب الفاعلون الحكوميين على رسم السياسة العامة وتقيدتها في وثيقة رسمية عمومية، تبين تفاصيل الأهداف والوسائل المستخدمة. وفي النهاية، فإن السياسة العامة تعرف انطلاقا مما قدمه أحد المختصين الأمريكيين الأوائل، توماس ر. داي Thomas R. Dye بقوله: "هي كل ما تختاره الحكومات أو لا تختاره، وبكل بساطة يعرفها إيرا شاركانسكي Ira Charkansky بقوله: "السياسات العامة هي نشاطات تتخذها الحكومة". بينما الكاتب الكندي، ريشارد سيميون يعرف السياسة العامة بأنها "كل ما تقوم به الحكومات ولما تقوم به". (Vincent, 2022)

المحور الثاني: التصنيف المعتمد في الدراسة.

تعتمد هذه الدراسة على الخبرة العلمية المتراكمة في تصنيف حقل الدراسات في العلوم السياسية، التي تم تقديمها في المحور الأول، بحيث تشكلت لدينا القناعة العلمية بأن التصنيف الكلاسيكي لليونسكو في الخمسينات من القرن العشرين، وما لحقته من تطورات فكرية وموضوعية في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات من القرن العشرين، أدت بنا إلى تبني التصنيف التالي القائم على ثلاث ميادين متكاملة في العلوم السياسية :

التصنيف الأول، الذي يميز الدراسات المتخصصة في الإطار النظري لعلم السياسة، ومداره الدولة والسلطة السياسية، والمؤسسات السياسية، انطلاقا من التعاريف التقليدية العامة لعلم السياسة، على أنها علم الدولة، أو علم السلطة السياسية، وكما يذكر مارسيل بريلو، فإن "علم السياسة يعني أن المعرفة المنهجية لشؤون الدولة قد كون منذ البداية علما قائما بذاته". (بريلو، 2021)

التصنيف الثاني، ويركز على كل الدراسات التي تشغل ميدان السياسة العامة، كما سبق تعريفها من حيث النشاطات الحكومية في مختلف المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، البيئية، مع تحليل

وتقييم تلك السياسات الحكومية من حيث مدى فعاليتها ورشادتها وعقلانياتها، في إنجاز البرامج الحكومية المسطرة.

أما التصنيف الثالث والأخير، فيتعلق بميدان العلاقات الدولية الذي أضحي تخصصا مستقلا بذاته رغم أنه انطلق كفرع من العلوم السياسية، ونظرا للمواضيع المتشعبة المدرجة ضمنه فإنه أخذ اهتماما من حيث حداثة المواضيع ومنهجية دراسته، ومداره بين السياسة الخارجية للدول، تحليل النزاعات الدولية، التكامل والاندماج الاقتصادي، مع مركزية نظرية العلاقات الدولية التي تشكل الإطار النظري الذي يقدم المقاربات المنهجية في بناء الدراسات الاستشرافية. ونشير هنا أن الدراسات الأمنية والعسكرية، كحقل علمي أخذ نوع من الاستقلالية المعرفية إلا أنه لا يخرج من دائرة العلاقات الدولية.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية: المؤشرات والنتائج .

تبين الدراسة المسحية الببليوغرافية، من حيث التوزيع العددي للمقالات المنشورة من قبل الباحثين الجزائريين في فترة الدراسة، على أنها بلغت 320 مقالا علميا محكما من قبل لجنة التحكيم التي تخضع للشروط والقواعد المحددة من قبل المنصة الإلكترونية للمجلات الجزائرية العلمية التي تديرها مديرية البحث العلمي والتطور التكنولوجي التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. حيث أن هذا العدد من المقالات يعني أنه خضع لتحكيم ثلاث خبراء قبل نشره، وبالتالي، فإن عدد كبير من الاسهامات لم يتم نشرها لأسباب موضوعية، أغلبها لم يحصل على الموافقة العلمية للنشر من قبل لجنة التحكيم التي تتعامل مع المقالات العلمية المرسل إليها بطريقة إغفال أسماء المؤلفين، لإضفاف النزاهة والموضوعية في النشر، أما البعض الآخر فهو لم يتقيد بالقواعد الإجرائية لشروط النشر لاسيما تلك المتعلقة بالقواعد التقنية، الخاصة بقالب المجلة الذي يفرض الالتزام بالشروط التقنية.

يبين الشكل التالي التوزيع العددي للمقالات التي تم نشرها بالمجلة الجزائرية للدراسات السياسية في الفترة ما بين 2014-2022:

1.3 التوزيع العددي للمقالات بالمجلة الجزائرية للدراسات السياسية

السنة	العدد	المقالات	العدد الإجمالي للمقالات	النسبة
2014	1	14	27	%8.43
	2	13		
2015	1	15	28	%8.75
	2	13		
2016	1	12	26	%8.12
	2	14		
2017	1	25	54	%16.87
	2	29		
2018	1	15	38	%11.87
	2	13		
2019	1	10	18	%5.62
	2	08		
2020	1	07	13	%4.06
	2	06		
2021	1	33	64	%20
	2	31		
2022	1	33	52	%16.25
	2	19		
المجموع		320		%100

جدول رقم 01: أعداد المجلة حسب التوزيع الزمني للنشر (من إعداد الباحثان اعتمادا على منصة ASJP)

الملاحظات العامة المتعلقة بالجدول المقدم أعلاه، توضح التباين النسبي بين الأعداد من حيث النشر مقارنة بالعدد الإجمالي لعدد المقالات، حيث تتراوح ما بين 4.6 بالمائة في العديدين الخاصين لسنة 2020 بمجموع 13 مقالا علميا و 20 بالمائة في العديدين الخاصين بسنة 2021 بمجموع 64 مقالا علميا. ويعود السبب الرئيسي لهذا التفاوت النسبي بين سنتي 2020 و 2021، إلى أن تصنيف المجلة الجزائرية للدراسات السياسية في صنف ج ساهم في رفع عدد النشر بما يسمح للباحثين الجزائريين بالترقيات في مختلف الأصناف، سواء تعلق الأمر بشرط المقال العلمي المنشور في مجلة من صنف ج لقبول مناقشة أطروحة الدكتوراه، أو النشر في نفس الصنف فيما يتعلق بالترقية من رتبة أستاذ محاضر ب إلى رتبة محاضر أ، أو أحد الشروط الملزمة لتقديم الملف العلمي للترقية إلى رتبة أستاذ التعليم العالي، وهو ما يفسر هذا الفرق الكبير بين سنة 2020 ب 13 مقالا فقط/ أي بمعدل 6 مقالات لكل عدد عندما لم يكن تصنيف المجلة في صنف ج، وبمجرد تصنيفها في سنة 2021 بلغت عدد المقالات المنشورة ب 64 مقالا علميا، كما وصل عدد المقالات في سنة 2022 إلى 52 مقالا علميا. أي أن في سنتين بعد التصنيف كان عدد المقالات العلمية المنشورة قد بلغ 106 مقالا من مجموع 320 مقالا، بنسبة وصلت إلى 33.12 بالمائة بمعنى ثلث المقالات تم نشرها بموجب الحصول على تصنيف المجلة بقرار وزاري من قبل لجنة الخبراء الوطنية، التي تخضع لشروط صارمة تقنية وموضوعية.

وعليه، يمكن أن نشير إلى المحفزات العلمية والمادية تكون مؤشرا على تشجيع النشر، والمساهمة في إبراز القدرات العلمية للباحثين الجزائريين في حقل العلوم السياسية الذي يرجع بالأساس إلى فرض الشروط العلمية لآلية ترقية مستقبلية، للتمييز بين الكفاءات العلمية وترقية المرئية العلمية للباحثين الجزائريين ضمن التصنيف العالمي لتخصص العلوم السياسية والجامعات الجزائرية.

ونقدم في الآتي المعطيات التقنية للمجلة منذ صدورهما سنة 2014:

- 2014، 2015، 2016 صدور ورقي
- 2017 : بداية الصدور الإلكتروني عبر البوابة الإلكترونية الجزائرية ASJP على الرابط الإلكتروني التالي:
- <https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/209>

- 2019: ظهور تصنيف المجلات، مجلة المدرسة غير مصنفة

- 2021: تصنيف المجلة في صنف C

والملاحظة الأساسية الثانية، لتحليل التوزيع العددي للنشر في المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، أنها استفادت من التحول الرقمي لقواعد المجلات الجزائرية، حيث انتقلت من صيغة النشر الورقي في مرحلتها الأولى (2014-2017)، حيث تم نشر في أربع سنوات، أي ثمانية أعداد 135 عددا، حيث لم يكن يطلب بالنسبة لمناقشات في الدكتوراه والترقيات في الرتب والأصناف للأساتذة شرط النشر في مجلة ج فما فوق، والإكتفاء بتصنيف مجلة علمية دولية محكمة. وما بين 2017-2022، أي في ستة سنوات بمعدل 12 عدد من المجلة، صدر 185 مقالا علميا. وبالتالي، فإن التحفيز العلمي المادي على النشر إضافة إلى المزية الإلكترونية ساهما في تحفيز النشر عبر مختلف الجامعات الجزائرية.

2.3 التوزيع اللغوي للمقالات

فيما يخص التوزيع اللغوي للمقالات العلمية المنشورة فإنه يطغى عليها اللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية في التعليم في الجزائر، ولما تكتسبه من مكانة رسمية عالمية باعتبارها اللغة السادسة المعترف بها في الأمم المتحدة، وهو ما يعكس قدرة الباحثين الجزائريين على التحكم في اللغة العربية باعتبارها لغة العلم والمعرفة، بما يعكس الهوية الجزائرية، ويخدم توجهات المجلة الجزائرية للدراسات السياسية التي سطرت أهدافا على المدى المتوسط، أن يكون لديها تأثيرا في حقل الدراسات السياسية في المحيطين المغاربي-والعربي أن المجلة حديثة النشأة أقل من عشرة سنوات، وهو ما جعل المسؤولين عليها يرسمون سياسة المجلة من منطلق واقعي

وموضوعي، أولاً، عدد الباحثين الجزائريين في العلوم السياسية يغلب عليهم التكوين المزدوج العربي-الفرنسي، ورغم ذلك فإن النشر باللغة العربية وصل إلى نسبة 88.43 بالمائة بينما لم تتعد نسبة النشر باللغة الفرنسية نسبة 7.81 بالمائة. أما اللغة الإنجليزية فوصلت 3.75 بالمائة.

وبلغة الواقعية، فإن التوصل إلى الرؤية العالمية تحتاج إلى حركة مكثفة للترجمة من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية واللغات الشرقية التي تعكس القوى الاقتصادية الصاعدة، الصينية، الروسية والهندية، يقوم بها مراكز الترجمة، وعليه فإن المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، بحاجة مستقبلاً على المدى البعيد إلى مكتب خاص بالترجمة لكل المقالات المقبولة للنشر، وتخضع لإستراتيجية التمويل في إطار البحث العلمي، مثل التعاقد مع محابر جزائرية للترجمة في إطار التمويل الخاص بالبحث العلمي. لأن المجلة منذ صدورها تسير عن طريق تطوع أعضاء هيئات التدريس من المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ومختلف الجامعات الجزائرية والأجنبية، مع العلم أن تطوير البحوث في المجالات العلمية تحتاج إلى طاقم تقني وفني متفرغ لتسيير المجلة العلمية ذات البعد العالمي مع تخصيص مكافآت مالية محترمة لاستقطاب الكفاءات ذات الخبرة في حقل النشر والتحكيم ذو البعد العالمي.

أما الرهان على النشر باللغة الإنجليزية في العلوم السياسية فهو مرتبط بطبيعة التكوين في الأطوار المختلفة منذ الابتدائية إلى غاية التعليم العالي، وهو ما يجعلنا نصر أنه أية سياسية لتعميم لغة معينة بدون الأخذ بالبيئة الواقعية لطبيعة التكوين في الأطوار المختلفة يعد تصوراً فاشلاً من أساسه، لأن الكتابة فن واكتساب للغة بكل أبعادها، فلا يكفي أن أتكلم أحرف أن يكون لدي القدرة في الكتابة بلغة.

ونشير هنا، إلى أن الدول الصاعدة اقتصادياً مثل الصين، الهند وروسيا وكوريا الجنوبية واليابان، تولي أهمية قصوى للغتها الوطنية ورغم ذلك فإنها قد نافست كل الاقتصاديات الغربية الأنجلوساكسونية، فالتقل الحضاري ينتقل من الغرب إلى الشرق وبمضمونه اللغوي، الصينية، التركية، الروسية، الهندية وحتى الألمانية كقطب اقتصادي أوروبي تولي أهمية للغتها الوطنية.

وهذا لا يعني أننا ننكفأ على لغتنا الوطنية فحسب، وإنما يجب أن نميز بين الإنتاج باللغة الوطنية والرسمية العربية وحركة الترجمة من وإلى اللغات الأخرى.

و يبين الجدول أدناه، التوزيع اللغوي للمقالات المنشورة في المجلة الجزائرية للدراسات السياسية:

اللغة	عدد المقالات	النسبة المئوية
العربية	283	%88.43
الفرنسية	25	%7.81
الانجليزية	12	%3.75
المجموع	320	%100

جدول رقم 02 التوزيع اللغوي للمقالات (من إعداد الباحثان اعتمادا على منصة ASJP)

3.3 التوزيع الموضوعي للمقالات بالمجلة.

انطلاقا من المحورين الأول والثاني للدراسة، حيث بينا المنطق الذي على أساسه تم الأخذ بمعايير التصنيف الموضوعي للمقالات العلمية المنشورة بالمجلة الجزائرية للدراسات السياسية، فإن الإحصاء الكمي كما يوضحه الجدول أدناه، يبين أن النسبة الأعظم للمقالات المنشورة صنفّت موضوعيا في حقل العلاقات الدولية بنسبة 64.06 بالمائة بمجموع 205 مقالا علميا، ثم تليها المقالات العلمية المصنفة ضمن ميدان السياسة العامة بنسبة 28.75 بالمائة بإجمالي 92 مقالا علميا، أما النشر في حقل علم السياسة فلم يتجاوز 7.19 بالمائة بمجموع 23 مقالا علميا.

وهو ما يقدم لنا كعينة للدراسة أن اهتمامات الباحثين الجزائريين في حقل العلوم السياسية يتوجه نحو البحث في القضايا الدولية المتشعبة كما سنرى فيما بعد فيما يخص التقسيم الفرعي لكل تصنيف. ورغم حداثة الدراسات في السياسة العامة فإنها رتبت في الرتبة الثانية ، في حين الاهتمام بعلم السياسة من حيث الموضوع والمنهجية والمقاربات النظرية بقي ضئيلا جدا.

ويمكن إرجاع ذلك في أحد الأسباب الموضوعية، أن العلوم السياسية أضحت تولي أهمية للظواهر الاجتماعية ذات البعد العالمي أولوية كبرى، بالمفهوم الأحداث الطارئة والأزمات والنزاعات والحروب أكثر من اهتمامها بالطرح الكلاسيكي لليونسكو: ما هي مواضيع علم السياسة؟ وما هي مناهجه؟ وما هي مقارنته النظرية؟ حيث تم حصر هذا التصنيف في الدراسة في كل ما يتعلق بالدراسات النظرية المحضة الخاصة بعلم السياسة على أنه علم الدولة وعلم السلطة، اقتصاراً منهجياً على التعريف العام والأولي لعلم السياسة. وفي الوقت ذاته، هناك قصور كبير في انشغال الباحثين الجزائريين بكل ما هو نظري والميل أكثر إلى الدراسات الطارئة والحديثة، كما سنبينه فيما بعد في التصنيفات الفرعية.

يبين الجدول أدناه، التصنيف حسب المواضيع لما تم نشره بين سنتي 2014-2022.

الموضوع	العدد	النسبة
علم سياسية	23	7.19%
سياسة عامة	92	28.75%
علاقات دولية	205	64.06%
العدد الاجمالي	320	100%

جدول رقم 03: التوزيع الموضوعي للمقالات

4.3 التصنيفات الفرعية للمواضيع.

تقدم لنا المؤشرات الكمية الخاصة بالتصنيفات الفرعية التي تندرج في إطار التصنيفات الثلاثة المعتمدة: علم السياسة، السياسة العامة، العلاقات الدولية، عن الاهتمامات الدقيقة للباحثين الجزائريين وتوجهاتهم العلمية، وقد يرجع بالأساس لطبيعة التخصصات التي تم تبنيها في الدراسة في العلوم السياسية في مرحلة التكوين في ل.م.د (ليسانس-ماستر-دكتوراه)، وهو ما يحتاج إلى تدعيم هذه الرؤية بأكثر علمية في حالة توفر المؤشرات العامة في مرحلة الدراسة والتكوين الكلاسيكي (ليسانس - ماجستير-دكتوراه)، ومقارنتها بما تم نشره في مرحلة ل.م.د. بحيث تعكس المقالات المنشورة التخصصات التي أدرجت في مرحلة التكوين

في ل.م.د، وهو ما يتبين من طغيان الدراسات الإقليمية، الدراسات الأمنية والإستراتيجية، الدراسات الأوروبية-المغربية، دراسات السياسات العامة والموارد البشرية.

أولا، فيما يخص المقالات المنشورة في ميدان علم السياسة في بعدها النظري وعلى قلتها (7.19%) طغى عليها تقريبا نسبة 45 بالمائة الدراسات المتعلقة بالدولة، من حيث المفاهيم والعناصر وفق نماذج تطبيقية. وهو ما يكرس الالتزام بالتعريف العام لعلم السياسة باعتبارها علم الدولة.

النصف الآخر من الدراسات في التصنيف الأول الخاص بعلم السياسة فقد ركزت على مواضيع النظام السياسي والفكر السياسي، المشاركة السياسية، التنشئة السياسية، الثقافة السياسية ، وذلك بمعدل 55 بالمائة.

ثانيا، فيما يخص المقالات في التصنيف الفرعي الخاص بالسياسة العامة، فقد توزعت المقالات العلمية في نسبتها الكبيرة ب 16 مقالا علميا في الدراسات النظرية للسياسة العامة، وهو ما يعكس الاهتمام المتزايد بهذا الميدان الحديث نسبيا، حيث لا تزال النقاشات قائمة حول تحليل السياسة العامة وفق المقاربة الحكومية، من حيث التعريف الذي سبق تقديمه، والذي يركز حول النشاطات الحكومية في مختلف النشاطات، مع البحث الدائم عن الفعالية والجودة والرشادة في تسيير ميزانية الدولة في ظل شح الموارد المالية والاضطرابات الناتجة عن التحولات المالية والاقتصادية العالمية، التي تفرض المزيد من الاجتهادات العلمية لاختراع المقاربات المعاصرة وابتكار المناهج غير التقليدية. مع قدرة الدولة على إيجاد ميكانيزمات لمكافحة سوء التسيير والفساد الإداري والبيروقراطي الذي أضحى ظاهرة سرطانية تنخر جسم الدولة ومؤسساتها، بما تنعكس على شرعية الأداء الحكومي والمؤسساتي، بما ينتج بسببه الاضطرابات الاجتماعية.

من بين المواضيع ذات الثقل في اهتمامات الباحثين الجزائريين في ميدان السياسة العامة، يظهر موضوع التحول الديمقراطي وكل مكوناته الأساسية: الأحزاب السياسية ب (04) مقالات علمية، المجتمع المدني والمشاركة السياسية ب(10) مقالات علمية، العملية الانتخابية ب (04) مقالات علمية، أي الكل بمجموع 21 مقالا علميا.

ويمكن إرجاع هذا الاهتمام المتزايد بالدراسات المتعلقة بالتحول الديمقراطي في فترة الدراسة 2014-2022 إلى البيئة العربية والإفريقية التي عرفت مراحل للانتقال الديمقراطي العنيفة، والدموية فيما يتعلق بانتقال السلطة والصراع السياسي بين النظام السياسي القديم والمحاولات الفاشلة لنظام سياسي إحلالي أو بديل، حاول بعض الفئات استغلال الاضطرابات الاجتماعية-الاقتصادية أن توظفه لصالحها موظفة تآكل وفشل الأداء الحكومي وضعف السياسات العامة التي قضت عليها النخب الغارقة في الفساد المالي والسياسي. ومن بين المواضيع المعاصرة التي فرضت نفسها على حقل السياسة العامة، التنمية المستدامة والأمن البيئي، إلى جانب تحديات الأمن الغذائي وتحديات الموارد المائية، الأمن الصحي.

ثالثا: أما فيما يخص المواضيع الفرعية المكونة للدراسات المتخصصة في العلاقات الدولية، فإنها تعكس الاتجاهات التقليدية في هذا الميدان، دراسة توجهات السياسة الخارجية للقوى الدولية، من خلال السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وروسيا، والملاحظة العامة، هنا أن المقالات العلمية المخصصة للسياسة الخارجية الصينية قد احتلت الرتبة الأولى من حيث المعالجة، بحيث وصلت إلى 25 مقالا علميا، تبعته بنفس عدد المقالات العلمية لكل من السياسة الخارجية الأمريكية والروسية ب 10 مقالات علمية لكل منهما. أي إذا جمعنا عدد المقالات المخصصة لدراسة صعود القوى الكبرى وتنافسها على مستقبل النظام الدولي التي بلغت 12 مقالا علميا، يضاف إليها (25 للصين، 10 لروسيا، 10 للولايات المتحدة الأمريكية) فالجمع يعطينا 57 مقالا علميا. وهو ما يؤشر على اهتمام الباحثين الجزائريين بمستقبل التحولات العالمية ومحاولة استشراف مكانة القوى الكبرى المتصارعة حول الريادة، من خلال أدوات المنافسة الاقتصادية والصراع العسكري-الاستراتيجي.

والملاحظة ذات الأهمية الأخرى، أن الباحثين الجزائريين منحوا الأهمية العلمية للسياسة الخارجية الجزائرية ب 12 مقالا، فضلا عن النزاعات المحيطة جغرافيا بالجزائر مثل مالي ومنطقة الساحل ب 15 مقالا علميا، ومنطقة شمال إفريقيا وليبيا ب 07 مقالات علمية، وخصصت 05 مقالات علمية لفضية الصحراء الغربية، و 07 مقالات للبعد الأمني في منطقة الأرو-متوسطية و 04 مقالات مخصصة للعلاقات الأوروبية-المغاربية

أي أن مجموع الدراسات تعطينا 50 مقالا علميا، ما تمثل 24.39 بالمائة من مجموع المقالات المخصصة لميدان العلاقات الدولية البالغ عددها 205 مقالا علميا المنشورة في فترة الدراسة. وهو ما يعكس بشكل واضح اهتمام الباحثين الجزائريين بالدراسات الاستراتيجية المحيطة بالجزائر.

كما أن الدراسات الأمنية والعسكرية شكلت إحدى المواضيع الفرعية ضمن دائرة العلاقات الدولية، حيث انصب اهتمام الباحثين الجزائريين على الدراسات الخاصة بظاهرة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة من خلال التركيز على تحليل ظاهرة الإرهاب الدولي التي هيمنت على الظواهر الأمنية الإقليمية والدولية، إلى جانب الجريمة المنظمة بكل أشكالها مع الانتشار النووي، ومجموع المقالات العلمية وصلت إلى 46 مقالا علمية، أي بنسبة 22.43 بالمائة.

والملاحظة التي يجب أن تثار، هنا أن الدراسات المتعلقة بالصهيونية والتحدي الأمني الإسرائيلي ضئيلة جدا، وهو ما يعكس المقولة الاستراتيجية التقليدية: "ما نعرفه عن أنفسنا قليل وما نعرفه عن عدونا أقل بكثير"، بالرغم من أن الدراسات الاستراتيجية والأمنية شعارها "اعرف نفسك وحدد سلوكيات عدوك"، حيث لم تمثل المقالات العلمية المخصصة للسياسة الخارجية إلى مقالين اثنين 02 ما يمثل نسبة ضئيلة جدا من مجموع المقالات العلمية الفرعية المصنفة ضمن دائرة العلاقات الدولية، أي بنسبة 0.62 بالمائة، بينما الاهتمام بالقضية الفلسطينية كان أن بنسبة 3.43 بالمائة بمجموع 11 مقالة علمية.

وعليه، فإن الاهتمام بعملية صنع القرار في إسرائيل والفكر الصهيوني والقوى المجتمعية الصهيونية تعد غائبة عن اهتمام الباحثين الجزائريين، مقارنة بما يعرف الكيان الصهيوني عنا. وهو ما يشير إليه الباحث الفلسطيني وليد عبد الحي الذي كانت له إسهاماته في معهد العلوم السياسية بالجزائر في فترة الثمانينات من القرن العشرين في ترقية الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، حيث أوضح " أن ما يصدر من دراسات عن المؤسسات الإسرائيلية وبخاصة معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS) وغيره يشير إلى متابعة حثيثة لما يجري في المغرب العربي... ويعتبر الإسرائيليون أن

الجزائر هي الدولة المحورية في المغرب العربي، و أنها بتراتها الثوري تشكل مانعا من تعميق التغلغل الإسرائيلي في تلك المنطقة، وعليه فهي تحاول توظيف المغرب لإنهاك البنية الجزائرية و إضعافها". (الجزائرية، 2021).

ويرى الدكتور وليد عبد الحي أن "المستقبل ينطوي على احتمالات تزايد "الاحتكاك المباشر وغير المباشر" بين الجزائر وإسرائيل بخاصة في الجوانب الأمنية وقضايا الأقليات والعلاقات مع إفريقيا".

و أضاف السيد عبد الحي أن "إسرائيل ستعمل -بطريقة غير مباشرة- على دعم بعض الأطراف في ليبيا وبعض القوى في تونس لتطويق الجزائر و إنهاكها في مشاكل إقليمية. وستعزز إسرائيل تواجدتها في دول الساحل الإفريقي لتعزيز هذا التوجه, وكل ذلك سيتم بالتنسيق مع المغرب".

الموضوع	الموضوع الفرعي	العدد	النسبة المئوية
علوم سياسية	الدولة مفهومها وعناصرها ونماذج	10	3.12%
	النظام السياسي	04	1.25%
	الفكر السياسي	01	0.31%
	المشاركة السياسية	05	1.56%
	التنشئة السياسية	01	0.31%
	الثقافة السياسية	02	0.62%
	الدراسات النظرية للسياسة العامة	16	5%
	النظام السياسي وصنع القرار-دراسات تطبيقية-	04	1.25%
	البعد الثقافي	05	1.56%

3.12%	10	المجتمع المدني والتماسك الاجتماعي	السياسة عامة
1.25%	04	الأحزاب السياسية والممارسة السياسية	
0.93%	03	التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي	
1.25%	04	العملية الانتخابية	
1.25%	04	المؤسسة العسكرية وظاهرة الانقلابات العسكرية	
0.93%	03	المؤسسات الاقتصادية العمومية والقطاع الخاص	
1.56%	05	الأمن الغذائي والموارد المائية	
0.93%	03	السياسة الصحية	
2.81%	09	الحكومة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية	
3.75%	12	الدولة والريع الاقتصادي	
%	06	الإصلاح السياسي والتنمية السياسية	
1.25%	04	التنمية المستدامة والأمن البيئي	
3.75%	12	القوى الكبرى والقوى الصاعدة	
7.81%	25	السياسة الخارجية للصين	
3.12%	10	السياسة الخارجية لروسيا	
3.12%	10	السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية	

2.18%	07	الأمن في منطقة الأورو-متوسطية	علاقات دولية
3.75%	12	السياسة الخارجية للجزائر	
1.56%	05	قضية الصحراء الغربية	
3.43%	11	القضية الفلسطينية	
0.93%	03	تحليل النزاعات الدولية	
0.62%	02	النزاع في ليبيا	
1.56%	05	النزاع في مالي	
0.62%	02	السياسة الخارجية الإسرائيلية	
1.25%	04	العلاقات الأوروبية-المغاربية	
9.37%	30	الدراسات الأمنية-العسكرية	
1.25%	04	نظريات العلاقات الدولية	
2.18%	07	الأمم المتحدة والقانون الدولي	
0.93%	03	القوى الإقليمية-تركيا-إيران	
3.12%	10	الساحل الإفريقي	
1.56%	05	المغرب العربي-شمال إفريقيا	
3.43%	11	الإرهاب الدولي ومكافحته	
2.18%	07	الجريمة المنظمة	
2.18%	07	الخليج العربي	
2.5%	08	الانتشار النووي والحوكمة النووية	
0.62%	02	الاقتصاد الدولي والإندماج الإقليمي	
0.93%	03	دبلوماسية القوة الناعمة	

المجموع	320	%100
---------	-----	------

جدول رقم 04: التصنيفات الفرعية للمواضيع

الخاتمة:

يمكن أن نصل في نهاية الدراسة إلى التأكيد على توصية هامة قصد ترقية البحث العلمي في حقل العلوم السياسية، من خلال هذه الدراسة وهي :

أن المجلة الجزائرية للدراسات السياسية بفضل الجهود القائمة عليها من الطاقم الفني ولجنة التحكيم ورئاسة التحرير ساهمت في ترقية البحث في حقل العلوم السياسية من خلال مجموع المقالات العلمية التي تشكل تراكما علميا ومعرفيا، تبين مجالات اهتمام الباحثين وإبراز دورهم في البحث العلمي. وهو ما جعل المجلة في ظرف قياسي من خلال تحولها من النشر الورقي إلى النشر الإلكتروني إلى أخذ مكانتها ضمن المجالات العلمية العربية، كما يؤشر عليه، معامل أرسيف، وهو معامل التأثير والاستشادات المرجعية للمجلات العلمية العربية، حيث حصلت في سنة 2020 على معايير اعتماد معامل "أرسيف" المتوافقة مع المعايير العالمية والتي يبلغ عددها 31 معيارا، وصنفت ضمن الفئة الوسطى المرتفعة. كما صنفت سنة 2021 من ضمن 877 مجلة علمية، مع العلم أن معامل أرسيف قام بفحص ودراسة بيانات ما يزيد عن 5100 مجلة عربية علمية أو بحثية من مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من 1400 هيئة علمية أو بحثية في 20 دولة عربية، ونجح منها 877 مجلة علمية فقط.

يسرّ معمل التأثير والاستقطاب المرجعية للتحليلات العلمية العربية (ARCIF) - أمد مبادرات قاعدة بيانات "معرفة" الإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد أطلق التقرير السنوي الخامس للمجلات لعام 2020.

يخضع معمل التأثير "ARCIF" لتأثير "مجلس التأليف والتقييم" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية (مكتب الموسوسات الوطنية للدراسات في الدول العربية، بيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب آسيا (الأمكا)، مكتبة الإسكندرية، قاعدة بيانات معرفة، جمعية المكتبات المتخصصة، فرع الخليج)، بالإضافة لتجربة علمية من خبراء وكاديميين ذوي سمعة علمية واسعة من عدة دول عربية وإفريقية.

ومن الجدير بالذكر بأن معمل "ARCIF" قد بدأ العمل على فحص وإعدادات ما يزيد عن (5100) عنوان مجلة عربية علمية لبحثها في مختلف التخصصات، والصارنا من أكثر من (2000) مجلة علمية أو بحثية في (20) دولة عربية (بماثلة دولة جردني وحدهم القدر عدم توفر البيانات)، ونجحنا مع (ARCIF) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العلمية لمعمل "ARCIF" في تقرير عام 2020.

وبسبب اهتمامكم وإعلامكم بأن **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** الصارنا عن **الجمعية الوطنية للعلوم السياسية، الجزائر** قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معمل "ARCIF" المرتبطة مع المعايير العلمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: <http://je-marsale.net/journal/je>

وكان معمل "ARCIF" قدّم للمجلة لسنة 2020-2021 (4-5-6-7-8-9-10-11-12).

وقد صاغتم معملكم في تخصص العلوم السياسية ضمن الفئة (Q2)، وهي الفئة الوسطى المرتبطة مع العلم أن متوسط معمل "ARCIF" في هذا التخصص على المستوى العربي كان (0.74).

وبالتأكيد الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية للمجلة، إلى معمل "ARCIF" الخاص بمجلتكم.

ختاماً، أرجو في حالosكم الحصول على شهادة رسمية إلكترونية خاصة بمجلتكم في معمل "ARCIF" - التوصل معاً مستقرين.

والتفضل ببول قبل الاحترام والتقدير.

أ. د. سامي الخازن
رئيس معمل معمل التأثير
"ARCIF"

البريد الإلكتروني: je-marsale.net
www.je-marsale.net

Amman - Jordan
2301 Amman, J 11950 Jordan

0922 6 5545208 - 9
922 6 554 510 7

مسألة أ. د. ياسين محمّد المجلة الجزائرية للدراسات السياسية
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر
تجربة طيبة وبعد،،،

يسرّ معمل التأثير والاستقطاب المرجعية للتحليلات العلمية العربية (ARCIF) - أمد مبادرات قاعدة بيانات "معرفة" الإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد أطلق التقرير السنوي الخامس للمجلات لعام 2020.

يخضع معمل التأثير "ARCIF" لتأثير "مجلس التأليف والتقييم" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية (مكتب الموسوسات الوطنية للدراسات في الدول العربية، بيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب آسيا (الأمكا)، مكتبة الإسكندرية، قاعدة بيانات معرفة، جمعية المكتبات المتخصصة، فرع الخليج)، بالإضافة لتجربة علمية من خبراء وكاديميين ذوي سمعة علمية واسعة من عدة دول عربية وإفريقية.

ومن الجدير بالذكر بأن معمل "ARCIF" قد بدأ العمل على فحص وإعدادات ما يزيد عن (5100) عنوان مجلة عربية علمية لبحثها في مختلف التخصصات، والصارنا من أكثر من (2000) مجلة علمية أو بحثية في (20) دولة عربية (بماثلة دولة جردني وحدهم القدر عدم توفر البيانات)، ونجحنا مع (ARCIF) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العلمية لمعمل "ARCIF" في تقرير عام 2020.

وبسبب اهتمامكم وإعلامكم بأن **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** الصارنا عن **الجمعية الوطنية للعلوم السياسية، الجزائر** قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معمل "ARCIF" المرتبطة مع المعايير العلمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: <http://je-marsale.net/journal/je>

وكان معمل "ARCIF" قدّم للمجلة لسنة 2020-2021 (4-5-6-7-8-9-10-11-12).

وقد صاغتم معملكم في هذا التخصص سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية للمجلة، إلى معمل "ARCIF" الخاص بمجلتكم.

ختاماً، أرجو في حالosكم الحصول على شهادة رسمية إلكترونية خاصة بمجلتكم في معمل "ARCIF" - التوصل معاً مستقرين.

والتفضل ببول قبل الاحترام والتقدير.

أ. د. سامي الخازن
رئيس معمل معمل التأثير
"ARCIF"

البريد الإلكتروني: je-marsale.net
www.je-marsale.net

Amman - Jordan
2301 Amman, J 11950 Jordan

0922 6 5545208 - 9
922 6 554 510 7

معامل التأثير العربي للمجلة الجزائرية للدراسات السياسية

وعليه، فإن الهدف للمجلة على المدى المتوسط قد تم تحقيقه نسبياً من حيث التأثير في المحيط العربي، ويرجع ذلك بالأساس لكل الذين ساهموا في ترقية هذه المجلة من فكرتها الأولى التي قام الأستاذ الدكتور سعود صالح ونسختها الورقية إلى غاية تحويلها إلى النسخة الإلكترونية الذي يعود الفضل فيه للدكتورة بن بوزيد هجرية، التي سهرت على كل مراحل الترقية الإلكترونية والرقمية مع السهر على تصنيف المجلة ضمن المجالات العلمية الدولية المصنفة ضمن الصنف ج. كما يعود الفضل لمسؤول النشر الدكتور مصطفى صايح، الذي تولى إدارة مديرية المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (2016-2023)، ورئاسة التحرير في الفترة الانتقالية ما بين التحول الورقي للمجلة إلى الرقمي، مع وضوح الهدف المسطر: كيف نتحول في المدرسة إلى المرئية العلمية والتأثير من حيث المساهمة العلمية، خدمة للعلم لا غيره. وبفضل كل الزملاء الذين سهروا على تقديم خبرتهم في التحكيم لمجموع المقالات المنشورة أو تلك التي تم رفض نشرها لأسباب علمية محضة. ثم الفضل لهذه المكانة لاستمرارية رئاسة التحرير للأستاذ تاحي طارق للعددين الخاصين بسنة 2022 والدكتور بولعراس فتحي في سنة 2023. وتبقى المجلة الجزائرية للدراسات السياسية أمانة في الجليل الذي يؤمن بأن أفضل الصداقات " علم ينتفع به " كما قال النبي صلى الله عليه

وسلم: "إذا مات ابن آدم؛ انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له".

5. قائمة المراجع:

Faver, P. (1980). *La Question de l'objet de la science politique a-t-elle un sen?*, dans *Mélanges dédiés à Robert Pelloux*. Lyon: Hermès.

Legavre, J.-B. (1998). Une Discipline en chaire: l'initiation à la science politique dans les cursus universitaires au milieu des années quatre-vingt-dix. (L'Harmattan, Éd.) *Enseigner la science politique*, 37-62.

UNESCO. (1950). *La Science politique contemporaine: contribution à la recherche, la méthode et l'enseignement*. Paris.

Vincent, L. (2022). *L'Etude des politiques: les acteurs et leur pouvoir* (Vol. 2Ed.). La Presse de l'universitaire

Lavale.

إسرائيل تعتبر الجزائر دولة "محورية" وجب "إضعافها" بتوظيف المغرب"، حوار وليد عبد الحفي، وكالة الأنباء الجزائرية، أدرج يوم : الأربعاء, 17 نوفمبر 2021. متوفر على الرابط:

<https://www.aps.dz/ar/algerie/116161-2021-11-17-12-47-28>

مارسيل بربلو، علم السياسة، ترجمة: أحمد عباس، وكالة الصحافة العربية، سنة النشر 2021، ص. 28.

www.aspj.cerist.dz